الفصل الأول

" إنفراجات " مارس ١٩٨٨

أمام مظاهر الفشل والتأزم الداخلي ونمو المعارضة الوطنية في الخارج وتعالي احتجاجات منظمات حقوق الإنسان، والهزائم العسكرية في تشاد، والعزلة السياسية أفريقياً وعربياً ودولياً، شرع القذافي مكرهاً، منذ شهر مايو ١٩٨٧ في الإدلاء بعدد من التصريحات بشأن مظاهر الفشل والانهيار التي أخذت تطبع أوضاع الجماهيرية الاقتصادية ومشروعاتها الصناعية (التي كانت توصف بالقلاع الصناعية)، كما ألحقها منذ الثاني من مارس ١٩٨٨ بالمزيد من التصريحات التي تضمنت الإعتراف بوقوع عدد من التجاوزات والانتهاكات التي تعرضت لها حقوق وحريات الإنسان الليبي في " الجماهيرية السعيدة ".

وقد استوجبت هذه الاعترافات أن يأمر القذافي بإصدار بعض القرارات واتخاذ بعض الإجراءات " التصحيحية " على الصعيد الداخلي غلب عليها، كالعادة، الطابع المسرحي الاستعراضي الدعائي، قام بموجبها:

١- **بإطلاق سراح عدد من المعتقلين** السياسيين الليبيين (واعترف ببقاء أعداد أخرى منهم رهن الإعتقال).

٢- كما قام بتمزيق **قوائم الليبيين الممنوعين من السفر** إلى خارج البلاد، كما أطلق حرية السفر خارج ليبيا للجميع بمن فيهم أولئك الذين كانوا رهن المعتقلات والسجون.

٣- ودعى **الليبيين المقيمين في الخارج** إلى العودة دون مساءلة حتى ولو كانوا متورطين في نشاط معاد للنظام، بل أبدى الاستعداد لمنحهم " الغفران " حتى دون عودتهم إلى أرض الوطن شريطة تأكيد هؤلاء بأن وجودهم في الخارج لا يعبر عن معارضة من جانبهم للنظام.

٤- واعاد جزءاً من **ممتلكات** عدد من العائدين إليهم وهي ممتلكات كانت قد صودرت منهم في عام ١٩٧٨ في ظل القرارات الاشتراكية.

٥- كما وعد بإلغاء " **المحاكم الثورية الخاصة** " وإصدار قانون جديد لمحكمة الشعب.

٦- وفي سياق ما بدا أنه سياسة اقتصادية جديدة سمح بعودة ما أطلق عليه " الموزع الفرد " وبمنح عدد من رخص الإستيراد الخارجي.

٧- ثم قام بإصدار ما أطلق عليه في البداية " **وثيقة حقوق الإنسان الجماهيري** " [١] .

---

١ سنتناول هذه الوثيقة في مبحث خاص من هذا الفصل.

هذه هي الخطوات والإجراءات التي قام بها النظام منذ ٢ مارس ١٩٨٨ وعرفت فيما بعد بـ " **إنفراجات مارس ١٩٨٨** ". ولا نريد هنا أن نناقش **قصور هذه " الانفراجات / الإصلاحات " ومدى محدوديتها**، ولكن الذي يعنينا أن ننبّه إليه وأن نثبته بشأنها:

أولاً: أنها ارتبطت **بإرادة القذافي المنفردة**، فهو الذي اتخذ قرار إعلانها وتوقيته، وهو الذي رسم حدودها ومداها، متجاهلاً بشكل كلي وجود هياكل السلطة الشعبية المزعومة (من مؤتمرات شعبية ....) وهو ما يؤكد أنها مجرد هياكل وواجهات لا تملك في يدها أي سلطة وأن السلطة الفعلية هي بيد القذافي.

ثانياً: أن هذه " الانفراجات " تمت بدون أي سند **قضائي أو قانوني**، كما أنها ظلت تعتمد وتستند إلى ما يصدر عن القذافي من أوامر وتعليمات شفوية في الغالب.

ثالثاً: حرص القذافي مع القيام بهذه " الانفراجات " على **تأكيد تمسكه بكتابه الأخضر ونظريته الثالثة**، واستمراره في خطّه ونهجه " الثوري "، وأن الثورة – بهذا البرنامج الإنفراجي – تتأكد وتترسخ ولا تتراجع ولا تتغير.

رابعاً: لم تتضمن الخطوات والإجراءات التي قدمها القذافي منذ مارس ١٩٨٨ أي مساس أو تعديل " **للإطار الدستوري والمؤسساتي** " الذي يقوم عليه النظام السياسي في ليبيا منذ عام ١٩٧٧ والذي تمثل في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات والاتحادات النقابية والمهنية ومؤتمر الشعب العام، والذي حظر في الوقت نفسه على أي مواطن ممارسة السلطة وتقرير مصيره من خارج هذه الهياكل. **كما ظلت البلاد بدون دستور بل بدون أي أمل حتى في مجرد التفكير في هذا الموضوع.**